إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم
دراسة حالة الانتخابات النيابية عام 2003م

محمد عوض الهزايمة*

ملخص: تستهدف هذه الدراسة تعرف إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم في الانتخابات النيابية لعام 2003، وتعرف العوامل المؤثرة في هذا الإدراك، والواقع الانتخابي الأردني، وأما فرض الدراسة الرئيس فقد قام على أن مدركات الناخبين الأردنيين ترتبط بالاعتبارات الفطرية كرابطة: (الدم – العشيرة – القبيلة) أكثر من غيرها. ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من صحة فرضها، فقد استخدمت استبانة تحوي سؤالاً واحداً مغلقاً، وزع منها (5000) استبانة على الناخبين وقد عادت جميعها، واستثني منها (622) لعدم الصلاحية. لقد جاءت الدراسة مؤكدة لصحة فروضها وأوصلتنا إلى نتائج عامة، أهمها: فشل التيارات السياسية في جذب الناخبين للتصويت لصالحها، واستحواذ مرشحي العشائر وأصحاب التوجه الديني والخدمات على هذه الأصوات، وتبين أن مدركات الناخبين تهيمن عليها المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية التي تستثني المرأة من المشاركة السياسية، كما تبين انتفاء العدالة في توزيع المقاعد النيابية. وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات، أهمها: تعزيز الثقافة السياسية والتركيز على المشاركة والتعددية السياسية، وإلغاء قانون الصوت الواحد، وإبقاء العمل بهوية الأحوال المدنية بوصفها بطاقة انتخابية والاستبدال بختمها الاحتفاظ بها حتى إعلان النتائج، ومن ثم إعادتها لأصحابها.

المصطلحات الأساسية: التيارات السياسية، الأحزاب، الناخبون، الاتجاهات.

* قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

المقدمة:

إن الانتخابات النيابية تمثل في واقع الأمر الاحتكام إلى الشعب لانتخاب ممثليه، والانتخابات الأردنية لا تشذ عن هذا السياق، إلا أن الانتخابات الأردنية لعام 2003م، ليست كسابقاتها من الانتخابات من ناحية عدم تفاعل الناس معها، لكون الحالة السلبية عند الناس تجاه الانتخابات كانت سائدة قبل موعد الانتخابات، وكان ذلك لعدة أسباب، أبرزها: الحالة الاقتصادية التي يعيشها المواطن على مختلف درجاته الاجتماعية، وفقدان الثقة بالأداء البرلماني في المراحل السابقة؛ حيث لم يشعر الناس بأن المجالس النيابية السابقة قدمت شيئاً ملموساً على مستوى المعيشة، وإن لم يكن في الأصل غير مطلوب من النواب تقديم هذا النوع من الخدمات، وخصوصاً أن واجبهم الأساسي يتركز على الدور التشريعي، وقد عاب الناس على نوابهم تقصيرهم أيضاً في هذا الدور الأساسي، وحجتهم أنهم تركوا للحكومات في مراحل متعددة تمرير القوانين التي أرادتها، كما عابوا كثرة الامتيازات التي قدمتها الحكومات للنواب، وفسروا ذلك على سبيل الرشوة لتمرير مزيد من القوانين بيسر وسهولة. والواقع أن حالة عدم التفاعل مع الانتخابات كان لها سبب آخر يكمن في تأجيل هذه الانتخابات لعدة مرات، مما حدا بالناس عدم أخذ الموضوع بجدية كاملة، كما أن الأوضاع العربية التي استجدت في المنطقة العربية أدخلت إلى نفوس الناس حالة من الإحباط تجاه كل شيء، وخصوصاً بعد سقوط بغداد وإطلاق العنان للقيادات اليهودية في المنطقة دون رادع، الأمر الذي يجعل دراسة مدركات الناخبين في ظل هذه الحالة السلبية والأسباب التي جاءت بها، وحالة عدم التفاعل – على قدر كبير من الأهمية تستحق الدراسة والبحث.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها ترسم صورة واضحة لمدركات الناخبين في الانتخابات العامة في الأردن، وبيان أهم المؤثرات التي أدت دورها في نفسياتهم، فحددت تصويتهم ليكون لصالح هذا المرشح أو ذاك، زاد من أهميتها كونها جاءت لتوفر أرضية معلوماتية جيدة في مجال مدركات السلوك الانتخابي لدى الناخبين في الأردن بخاصة وبلدان أخرى بعامة، ولا سيما أن الدراسات القليلة في هذا المجال اقتصرت على المسوحات للانتخابات ونتائجها، ولم تبحث في

مدركات الناخبين والعوامل التي حددت تصويتهم، الأمر الذي يجعلها سابقة على غيرها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعرف الواقع الانتخابي الأردني الذي ساد انتخابات عام 2003م.
- إبراز العوامل المؤثرة على إدراك الناخبين في هذه الانتخابات.
- بيان مدركات الناخبين الأردنيين في هذه الانتخابات الناتجة عن العوامل المؤثرة.
- الوقوف على تفسيرات لأسباب بروز هذه المدركات.

فروض الدراسة:

قامت هذه الدراسة على فرض مفاده: إن التأثير الأكبر في مدركات الناخبين الأردنيين يرتبط بالاعتبارات الفطرية أو الأولية (الدم – القبيلة – العشيرة)، أكثر مما يرتبط بالاعتبارات الموضوعية والمؤسسية (البرامج السياسية – النضج السياسي).

محددات الدراسة:

إن محددات هذه الدراسة تقتصر على مدركات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003م، التي جاءت نتيجة للمؤثرات في سير سلوك هؤلاء الناخبين، وبالصورة التي تحقق أهداف الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

هناك مصطلحان في ثنايا هذه الدراسة هما: الناخب الأردني، والإدراك، وتقتضي منا طبيعة الدراسة تعريف كل منهما:

أولاً – الناخب الأردني:

عرف قانون الانتخاب «الناخب (قانون الانتخاب الأردني المؤقت، 2001)» بأنه: (كل أردني له الحق في انتخاب أعضاء مجلس النواب، والمقصود بالأردني كل شخص ذكراً أم أنثى، يحمل الجنسية الأردنية بمقتضى أحكام قانون الجنسية الأردني، وبلغ من العمر «18» عاماً في 31 تموز من عام الانتخابات، وحصل على

بطاقة انتخاب، ومؤهل أدبياً وعقلياً، وألا يكون ممن منعوا هذا الحق كالقوات المسلحة والدفاع المدني، والهدف من ذلك إبعاد هؤلاء عن الاشتراك في ميادين السياسة، وكذلك جميع الأشخاص المنتمين لتنظيمات غير مشروعة، وكل من له منفعة مادية لدى إحدى دوائر الحكومة بسبب عقد من غير عقود الإيجار، وموظفو الدولة الذين يتقاضون راتباً من خزينة الدولة ما لم يستقيلوا قبل شهر من تاريخ الانتخاب، والعين الراغب في أن يكون عضواً في مجلس النواب ما لم يقدم استقالته هو الآخر من المجلس، وأفراد العائلة المالكة (أمين مشاقبة، 1997: 191–192).

ثانياً – الإدراك:

هناك العديد من التعريفات الخاصة بالإدراك، منها ما ذهب إليه أحدهم بأنه (هاني الحديثي، 1982: 67): (ما يتم من جراء تضافر عوامل ثلاثة هي: الشخص الذي يدرك (المدرك بضم الميم وكسر الراء)، والشيء المدرك (بضم الميم وفتح الراء)، والبيئة المحيطة بهما، وما تحتويه من ظروف ومؤثرات. فهذه العملية بعناصرها الثلاثة هي الإدراك)، وذهب ثان إلى تعريفه بالقول: إنه (أمين مشاقبة ومحمد الهزايمة، 2001): (عملية استقبال المؤثرات الخارجية (Stimuli)، وتفسيرها بواسطة النظام السلوكي تمهيداً لترجمتها إلى معان ومفاهيم تسهم في اختيار السلوك)، وعرفه ثالث بأنه (Nord, 1976: 22): (تلك العملية التي يستخدمها الأفراد، لاختيار وتنظيم وتخزين وتفسير المثيرات في صورة ذات معنى ودلالة وتتسم بالتلاحم مع العالم المحيط)، وعرفه صاحب المعجم الفلسفي بأنه (جميل صليبا، 1982: 55): (شعور الشخص بالمؤثر الخارجي والتأثر به والحكم عليه). وبناء على ما سبق فيمكننا تعريف الإدراك بأنه: (العملية الذهنية المتأثرة بظروف البيئة الكلية لموقف ما والهادفة إلى فهمه وتفسيره ومن ثم إصدار حكم عليه).

ولنتمكن من الأخذ بهذه التعريفات في خدمة أهداف هذه الدراسة، فإن ما سبق في كل من التعريفات يحدد عناصر ثلاثة للعملية الإدراكية، وهي: المدرك (بضم الميم وكسر الراء)، والمؤثر، والمدرك (بضم الميم وفتح الراء)، وبناء عليه، فإن المدرِك هو الناخب، والمؤثر هي العوامل التي تحدد التصويت، والمدرَك هو الحكم، بمعنى أين يضع الناخب صوته؟.

الدراسات السابقة:

لم نعثر على دراسة تناولت مدركات الناخبين تجاه الانتخابات الأردنية، إلا أننا عثرنا على عدد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة بالعوامل المؤثرة على مدركات الناخبين الأردنيين وذات علاقة بهذه الدراسة، وهي:

– دراسة نوفل المعنونة بـ «تأثير برامج المرشحين على الانتخابات النيابية: دراسة حالة الانتخابات في الأردن» (أحمد نوفل، 1988)، وهي دراسة خاصة بالانتخابات التكميلية عام 1984م، وقد استهدفت دراسته تناول أهم القضايا التي تناولتها برامج المرشحين، وحصرها في القضايا الاقتصادية المحلية، وقضايا الخدمات العامة، والقضايا الاجتماعية، وقضايا السياسة الداخلية والخارجية، وقد توصل في نهاية الدراسة، إلى أن هناك علاقة قوية بين برامج المرشحين ونتائج الانتخابات، وأن بعض العوامل – كالعشائرية والقبلية والتقاليد – حدت من فاعلية برامج المرشحين في إقناع الناخبين بصحة مواقفهم.

– دراسة العزام المعنونة بـ «السلوك الانتخابي في الانتخابات الأردنية» (عبدالمجيد العزام، 2002)، وقد استهدفت دراسته بيان المدى الذي يتأثر به السلوك الانتخابي للأفراد من خلال منظومة القيم المختلفة السائدة في المجتمع الأردني، وصولاً إلى تعرف واقع السلوك الانتخابي في الأردن ودوافعه، وخلص إلى نتيجة مهمة، وهي أن السلوك الانتخابي يتحدد على أساس علاقات الفرد بالبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة به، وفقاً لمدركاته الحسية لمنظومة القيم والاتجاهات والأفكار والاعتقادات السائدة.

– دراسة العزام المعنونة بـ «اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية» (عبدالمجيد العزام، 2003)، وقد استهدفت دراسته الوقوف على المدى الذي استطاعت به الأحزاب جذب ميول المواطنين ليكتب لها القبول بينهم، ويترجم ذلك بالإقبال على الانتماء والانتساب إليها، وخلص إلى نتيجة مهمة، وهي أن اتجاهات أغلبية الأردنيين نحو الأحزاب سلبية بشكل عام، وأن الأحزاب عجزت عن إثبات ذاتها وإقناع المواطنين بأهميتها، وتفتقر إلى العمل المؤسسي عند عملية صنع القرار، وتعاني الهيمنة الشخصانية عليها، وهذه كلها من أسباب وصف اتجاهات الأردنيين نحوها بالسلبية.

– دراسة العزام المعنونة بـ «اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو

المشاركة السياسية» (عبدالمجيد العزام، 1994)، واستهدفت دراسته بيان ما بذلته الأحزاب السياسية من جهود لبناء الثقة بينها وأبناء المجتمع الأردني، وخلصت إلى ضعف ثقة الناس بكفاءة الأحزاب ومصداقية قيادتها، وهذا بدوره انعكس سلبياً على الجهود الحزبية الرامية إلى مد جسورها نحو المجتمع.

– دراسة شتيوي ودغستاني المعنونة بـ «المرأة الأردنية والمشاركة السياسية» (جمال شتيوي وأمل الدغستاني، 1994: 43–45)، وقد استهدفت الدراسة الوقوف على دور المرأة في المشاركة السياسية، كالترشيح للانتخابات النيابية، ودخولها معترك الحياة الحزبية، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن اختيار المرأة للمرشح عند ممارسة حقها الانتخابي مقرون برغبة الرجل، وتأثير الأقارب بشكل عام، كما يخضع الاختيار لمنظومة العادات والتقاليد، كما توصلت دراستهما إلى أن المشاركة السياسية تقتصر على الرجال دون النساء.

– دراسة قام بها مركز الريادة الأردني بعنوان «المرأة والأحزاب في الانتخابات النيابة لعام 1997م» (مركز مرأة إلى قبة البرلمان، وعلى رأسها الفهم التقليدي لدور المرأة في مجتمعاتنا العربية، بالإضافة إلى الريادة، 1997: 10–15)، استهدفت الدراسة بيان موقع المرأة على صعيد العمل الحزبي، والترشيح للانتخابات النيابية، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الوجود السياسي للمرأة على صعيد هذه المشاركة محدود جداً، حتى إن عضوية المرأة في الأحزاب السياسية لا تتجاوز (5%)، من مجمل العضوية في الأحزاب، وقد دللت الدراسة على صدق ما توصلت إليه نتائج الانتخابات النيابية الأردنية لعام 1988، 1993، 1997.

– دراسة قام بها مركز الرأي للدراسات والمعلومات بعنوان «قراءة في واقع المرأة السياسي على ضوء الانتخابات لعام 2003» (مركز الرأي للدراسات والمعلومات، 2003: 1–8)، استهدفت الدراسة تشخيصاً لواقع المرأة السياسي، وقد أوضحت النتائج أن هناك عدداً من العوامل حالت دون وصول المرأة إلى المجلس النيابي، منها العشائرية التي لا تقبل فكرة تمثيل العشيرة من قبل امرأة.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يلي:

1 – إن هذه الدراسة تناولت إدراك الناخبين الأردنيين تجاه انتخابات عام 2003م، ولم تظهر أية دراسة سابقة طوال المشوار الانتخابي الأردني تناولت إدراك الناخبين، فالدراسة والحالة هذه سابقة على غيرها في هذا التوجه.

2 – إن المدركات التي ستبحث هي من بنات أفكار الناخبين ومستخلصة من إجاباتهم عن سؤال الاستبانة، ودور الباحث يقتصر على تجميع كل المدركات المتقاربة تحت مسمى واحد لتسهيل دراستها؛ فالمدركات المبحوثة هي من الناخبين، وليس من غيرهم، وهذا ما يبعث على واقعية الدراسة وتفوقها على غيرها.

3 – بيان الوزن النسبي لكل مدرك من مدركات الناخبين المسماة رقمياً، وفق إجابات الناخبين، وبناء عليه، ستحدد لكل مدرك أهميته بدءاً بالمهم، فالذي يليه وهكذا، وهذا ما سيعطي مؤشراً يبين السمة الأساسية لانتخابات عام 2003م، كما تعتبر هذه الدراسة مقياساً رقمياً للمدركات، وهذا ما خلت منه الدراسات السابقة.

4 – إذا كانت الدراسات السابقة استهدفت بيان نتيجة ما بذلته الأطياف السياسية أو الإيديولوجية لجذب ميول المواطنين تجاهها، ونتيجة ما بذلته من جهود لبناء الثقة بينها وبين المواطنين الأردنيين، فإن هذه الدراسة جاءت امتحاناً حقيقياً لبيان نتيجة ما استهدفته الدراسات السابقة.

5 – إن هذه الدراسة حددت مسبقاً شريحة الدراسة، وعلقتها على الناخبين الأردنيين الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب وفق قانون الانتخاب الأردني، وعلى إدراكهم للعوامل المؤثرة التي حددت تصويتهم فقط، وهذا يبعث على التخصيص، في حين أن الدراسات السابقة أخذت بمبدأ العموميات.

منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة بشكل عام على العرض والتحليل، من خلال مجموعة مترابطة من الأساليب البحثية والمستخدمة في الأبحاث والدراسات العلمية، حيث ركزنا من خلالها على المتغيرات الاقتصادية كالملاءة المالية للمرشح أو الناخب، وكذلك على المتغيرات الاجتماعية كالمركز الاجتماعي للمرشح أو الناخب والفئة أو العشيرة التي ينتسب إليها وما إلى ذلك من تأثير على إدراك الناخب (Sidny, 1978: 55)، كما ركزنا على ما يدور في خلد الناخب ومخيلته أثناء عملية التصويت، وما لها من تأثيرات على الإدراكات الحسية للناخب (Milton & Davde, 1981: 300)، وكان للمنهج الإحصائي دوره في هذه المنهجية من أجل تحديد أسباب منح الصوت الانتخابي، وتبيان قوة كل منها رقمياً، لكونه المنهج الأقدر على تحديد ذلك بصورة علمية دقيقة ومقدرة بالأرقام، صبت جميعها في بوتقة المنهج النظمي، وفق الشكل التالي (شكل 1):

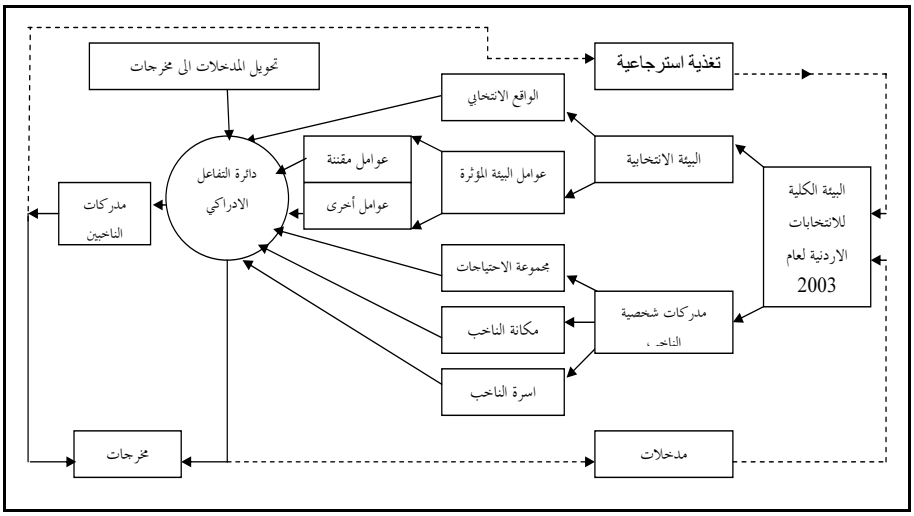

(شكل 1)

مجتمع الدراسة وأداتها:

شملت الدراسة عينة مختارة من الدوائر الانتخابية في المملكة، وعددها (17) دائرة من أصل (45) دائرة. راعى الباحث في الاختيار دوائر سكان المدن والقرى والبادية، ووزعت (5000) استبانة – يمثل كل ألف منها مليوناً من عدد سكان المملكة – موزعة على الدوائر بطريقة محسوبة وفق النسب المئوية لمجموع المسجلين للانتخابات في الدوائر المختارة إلى عدد المسجلين للانتخابات في كل منها لانتخابات عام 2003، عاد (622) استبانة لا تحمل سبب اختيار المرشح ولم يتم التعامل معها، لكون السبب يحدد المدرك، وبهذا فقد تم التعامل مع (4378) استبانة، وهذه تمثل ما نسبته (87,6%) من عددها الكلي، وقد وزعت مناصفة بين المقترعين من الإناث والذكور في كل دائرة من الدوائر المختارة وبطريقة عشوائية يوم الانتخاب وعلى شكل مجموعات قام عدد من الطلبة المتطوعين للبحث العلمي، وبحسب عدد لجان الاقتراع في الدوائر التي شملتها الدراسة، ووفق التعليمات فقد أعطيت الاستبانة للناخب في مكان الاقتراع وأثناء توجهه إلى صندوق الاقتراع، ولما كانت الإجابة لا تحتاج إلا لوقت قصير جداً، فقد تمكن المكلف من استعادتها مباشرة منه، وبدوره أعادها وبقية المكلفين للباحث لاستكمال ما بدأه.

أداة الدراسة:

جمعت البيانات لتحديد مدركات الناخبين، ولبيان نوعية هذه المدركات باستخدام استبانة تضمنت سؤالاً واحداً يقوم على تحديد المُدرَك بشكل واضح لدى الناخبين، وذلك منعاً للاحتمالية التي قد تومئ إلى إدراك ثان يدور في خلد الناخب، وسؤال الاستبانة هو: حدد المرشح الذي تنوي انتخابه في ذهنك، ثم لماذا تريد انتخاب هذا المرشح بالذات؟[1] وتركنا للناخب الوقت لتدوين السبب.

صدق الأداة وثباتها:

قام الباحث بعرض صيغة سؤال الاستبانة على سبعة محكمين من ذوي الاختصاص في العلوم الإنسانية وبخاصة العلوم السياسية، حيث طلب منهم إبداء الرأي وتقدير مدى شمول سؤال الاستبانة في تحديد مدركات الناخبين الأردنيين، وقد اعتمد السؤال السابق الذكر بعد إجماعهم على صيغته.

وأما بالنسبة إلى ثبات أداة تحديد المُدرَك فقد قيست من خلال توزيع خمسين استبانة على مجموعة من الناخبين باعتبارها عينة استطلاعية أولية، للتأكد من وضوح سؤال الاستبانة بعد تحكيمها، واستخرجت النسب المئوية للذين كان السؤال واضحاً لهم بصورة تامة، حيث سجلت (96%)، وهذه نسبة مقبولة لأغراض البحث والدراسة.

وتأسيساً على ما سبق، فإن منهجيتنا في البحث ستأخذ بالمراحل الأساسية للعملية الإدراكية التي تقوم على: الواقع في الموقف – الموقف هنا هو الموقف الانتخابي –، والعوامل المؤثرة، والنتائج المترتبة على الإدراك (ثابت عبدالرحمن، 2001: 342)، هذا وسنعبر عن النتائج تلك بمصطلح (المدرك) (بضم الميم وفتح الراء)، وعلى هذا النحو ستكون الدراسة على صورة مدخلات ومخرجات في مقدمة، وأربعة مطالب وخاتمة، وعلى النحو التالي:

المطلب الأول – مدخلات البيئة الانتخابية الأردنية لعام 2003:

إن هذا المطلب يمثل المرحلة الأولى من مراحل العملية الإدراكية؛ فهي تشمل الواقع الانتخابي الأردني لعام 2003، بما يتضمنه من ظروف وعوامل مؤثرة في العملية الانتخابية، وسنتناول ذلك في الفقرات التالية:

---

[1] يعتبر هذا السؤال على الرغم من أنه الوحيد الذي أورده الباحث «لمعرفة مدركات الناخبين» استبانة في حد ذاته، ولا يعد أداة من أدوات قياس الرأي العام. انظر: **موسوعة العلوم السياسية**، (1994، 67–68، 525–527).

أولاً – الواقع الانتخابي والعوامل المؤثرة:

1 – الواقع الانتخابي الأردني عام 2003:

تشير الأرقام الإحصائية إلى أن عدد سكان الأردن هو (5,3) ملايين نسمة بحسب التقديرات الإحصائية لعام 2002م، وبلغ عدد من يحق لهم الاقتراع، ممن تجاوزت أعمارهم الثامنة عشرة (2,843,842) نسمة، وبلغ عدد الذين حصلوا على بطاقات انتخابية (2,324,496)، وأما المسجلون في سجلات الناخبين فعددهم (2,325,775) (زياد الرباعي، 2003: 3)، ويشكل هذا الرقم ما نسبته إلى سكان المملكة (43,88%)، موزعين على (45) دائرة انتخابية في محافظات المملكة الاثنتي عشرة (الجريدة الرسمية، 2001)، وبلغ عدد المقاعد النيابية لهذا العام، ولأول مرة في تاريخ الحياة النيابية (104) مقاعد، أضيف إليها (6) مقاعد خصصت «للكوتا النسائية»، وبذلك يكون مجموع المقاعد النيابية (110) مقاعد، وذلك بزيادة (30) مقعداً عما سبق[2]، وبلغ عدد المرشحين الذين تنافسوا على هذه المقاعد (765) مرشحاً من مختلف محافظات المملكة، وأما عدد المقترعين الذين مارسوا حقهم الانتخابي، فقد كان (371057) من كلا الجنسين، كان عدد الذكور منهم (658787)، وهذا يشكل ما نسبته (48,04%)، في حين كان عدد الإناث (712390)، وتشكل هذه النسبة (51,96%)، وبلغت النسبة العامة للانتخابات (58,9%). لقد قامت اللجنة العليا للانتخابات العامة بتوفير كل ما يمكن عمله لتسهيل سير العملية الانتخابية، فشكلت (4104) لجان انتخابية موزعة على (45) منطقة انتخابية في محافظات المملكة الاثنتي عشرة ومناطق البادية الثلاث: في الشمال والوسط والجنوب، وأعطت حق التصويت للناخب في أي صندوق في منطقته الانتخابية، حيث خصصت (2023) صندوقاً للذكور، و(2081) للإناث، وزيادة في التسهيل على الأسرة عند الانتخاب؛ فقد خصصت (230) مركزاً مختلطاً لهذه الغاية[3]، هذا وقد جرت الانتخابات بمشاركة جميع الأطياف السياسية والنقابية والشعبية دون مقاطعة، وذلك بعد سنتين من انتهاء عمل المجلس الثالث عشر عام 2001م، وقد أُجِّلَ موعد

---

(2) قسمت الدوائر الانتخابية إلى (45) دائرة، وحددت المقاعد المخصصة لكل منها، وقسمت المملكة إلى (13) منطقة انتخابية على مستوى المحافظات بما فيها دوائر البدو، وفق نظام خاص تحت رقم (42) لسنة 2001م، وعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية 2001، إصدار 23 تموز.

(3) وزعت مقاعد مجلس النواب الرابع عشر، وعددها (110)، على (45) دائرة وفقاً للاعتبارات التالية: أ – الكثافة السكانية، ب – الكوتا النسائية، ج – اعتبارات تنموية لرفع تمثيل المناطق (زياد الرباعي، 2003: 3).

الانتخابات عدة مرات، لأسباب منها ما يتعلق بالبطاقة الانتخابية – واعتمدت هوية الأحوال المدنية بدل دفتر العائلة بعد تثبيت اسم الدائرة الانتخابية عليها – ومجريات الانتفاضة، والواقع المتأزم في العراق.

2 – العوامل المؤثرة على إدراك الناخبين:

يتحدد إدراك الناخبين هذا بالعوامل التي تصاحب العملية الانتخابية وما يحيط بها، والتي بدورها تدفع الناخب ليحدد لمن يكون صوته من خلال عملية ذهنية، تأخذ بتلك العوامل وتسفر عن نتيجة تتمثل في إعطاء الصوت لهذا المرشح لا إلى ذاك، لذا فإن فقرتنا هذه ستتناول العوامل المؤثرة التي صاحبت عملية انتخاب عام 2003، وأسهمت في التأثير على مدركات الناخبين، جاء بعضها إجراءات اتخذتها السلطة التنفيذية وقننتها مستغلة في بعض الأحيان غياب السلطة التشريعية وأخرى لا علاقة للسلطة فيها، وهذه العوامل بدورنا سنتناولها من خلال فقرتين كما بدت في انتخابات عام 2003 هي:

أ – العوامل المرتبطة بقوانين وتعليمات حكومية:

وتتعلق هذه العوامل بتلك التي قامت السلطة التنفيذية بإصدار قوانين بحقها فقننتها، أو تعليمات دعت إلى التقيد بها، وما على الناخب عندئذ إلا التقيد بنصوص القوانين تلك، وقد طالت القوانين والتعليمات الحكومية فيما يخص دراستنا: الدوائر الانتخابية، والصوت الانتخابي، وما يتعلق بالكوتا، وطالت التعليمات البطاقة الانتخابية، وهذه العوامل هي:

– **الدوائر الانتخابية**: قسم نظام الدوائر الانتخابية رقم (42) لسنة 2001 والصادر بموجب قانون الانتخاب لسنة 2001، المملكة إلى خمس وأربعين دائرة انتخابية، بدلاً من إحدى وعشرين كان عمل بها في انتخابات عام 1997، وحددت الدوائر الانتخابية وفقاً للتعليمات الإدارية وعلى مستوى القصبات والألوية، وشملت جميع محافظات المملكة باستثناء محافظتي المفرق وجرش. إن التقسيمات الجديدة للدوائر الانتخابية فتتت المملكة إلى أحياء (جمع حي)، وتأثيرها على الناخبين يقع في تحديد أصواتهم مسبقاً وتكون إلى جانب مرشح الحي، لكونه أعلم باحتياجات الحي واحتياجات أبنائه أكثر من غيره من المرشحين، كما خضع التقسيم لمزاجية عدد من المتنفذين تلبية لمصالح فئوية أو شخصية أو لإرضاء عدد من النواب لضمان عودتهم للبرلمان في الانتخابات اللاحقة، وتأثير ذلك على الناخبين يقع بإلحاق بعض المناطق ذات القاعدة الشعبية لأحد هؤلاء بعد فصلها عن دائرتها الأم،

مما يؤدي إلى تحديد صوت البعض من سكانها لصالح المتنفذ، وقد يؤدي إلى الإحباط عند البعض الآخر فيعزف عن التصويت، وهذا ما تم فعلاً في فصل بعض أجزاء لواء الوسطية وإلحاقه بدائرة إربد الانتخابية، وأجزاء أخرى من لواء الكفارات، ولم تراع العدالة في التقسيم؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر في الدائرة السابعة بمحافظة عمان كان مجموع المسجلين لعام 2003م (23300) ناخب، خصص لهم مقعد واحد، في حين خصص للدائرة الأولى من المحافظة نفسها أربعة مقاعد وعدد المسجلين فيها (168632) ناخباً، وهذا إخلال بعدالة التمثيل؛ إذ تتطلب المساواة قياساً بسابقتها تخصيص (7) مقاعد لهذه الدائرة، وكذلك خصص للواء بني كنانة – الدائرة الخامسة في إربد مقعدان، وعدد المسجلين فيه (40785) ناخباً، وفي الدائرة الأولى في المحافظة نفسها خصص لها أربعة مقاعد، وهذا إخلال بعدالة التمثيل أيضاً؛ إذ يتطلب قياساً بسابقاتها تمثيلها بـ (8) مقاعد، وكذلك في أكثر الدوائر الانتخابية الأخرى (وزارة الداخلية، 2002).

إن هذا يعد إجحافاً ألحق بعدد من مناطق المملكة ذات الكثافة السكانية العالية، فبعض الألوية خصص لها (5) مقاعد، وألوية (4) مقاعد، وأخرى مقعدان أو مقعد واحد، دون أن تؤخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية، مما يخلق عند البعض إحباطاً من المشاركة في العملية الانتخابية، وميلاً إلى عدم المبالاة نتيجة هذا الإحباط كردة فعل تأتي على سبيل الاحتجاج.

– **الصوت الواحد**: يجدر بنا العودة إلى الانتخابات عام 1989م، فقد خاض المرشحون الحزبيون تلك الانتخابات في قائمة واحدة، وقاموا بحملات انتخابية جماعية، وهذا أدى إلى تمثيل حزبي بصورة ملحوظة في المجلس النيابي المنتخب؛ فقد استطاع الناخب الجمع بين مرشح عشيرته ومرشحين آخرين خارج مرشح العشيرة أو من المتدينين أو اليساريين.... إلخ، وهذا يجعل للناخب أكثر من مرشح قبل يوم الانتخابات، وبعد فوز النتائج يكون له أكثر من نائب، وبعد صدور قانون الصوت الواحد، القائم على أساس صوت لكل ناخب، اضطر المرشحون إلى خوض المعركة الانتخابية على شكل فردي، وأخذ كل مرشح يعتمد على نشاطه وفاعليته الفردية بالإضافة إلى نشاط مؤيديه وفاعليتهم، وهم في معظمهم من أقاربه وأبناء عشيرته، وهذا له انعكاساته السلبية على الناخبين، التي ولدت الإحباط لديهم لكونهم وقعوا في دائرة يمكن تسميتها دائرة الإحراج، والتي بدورها أدت إلى تراجع الرغبة في المشاركة بالانتخابات، وتقليص أعداد الناخبين، وانحصار مدركاتهم الانتخابية لتتوجه نحو مرشحي عشائرهم في معظم الأحيان.

– **الكوتا:** لقد أضاف قانون الانتخاب المؤقت الذي أجريت الانتخابات الأخيرة بموجبه كوتا جديدة هذه المرة، هي «الكوتا النسائية» التي بموجبها خصص القانون ستة مقاعد لتشغلها المرشحات من مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة، ويحدد أسماء الفائزات في المقاعد الستة الإضافية المخصصة للنساء على أساس نسبة عدد الأصوات التي نالتها المرشحة من مجموع أصوات المقترعين في الدائرة الانتخابية التي ترشحت فيها، وإذا تساوت النسبة بين المرشحات تجرى القرعة لاختيار المرشحة الفائزة (قانون الانتخاب الأردني المؤقت، 2001). إن تأثيرات «الكوتا النسائية» تأتي من خلال خلق واقع جديد ليتم من خلاله السعي للحصول على أكبر عدد من الأصوات وإن لم تؤهل هذه الأصوات المرشحة التي أعلنت عن ترشيح نفسها للنجاح، لكونها تسعى للحصول على النسبة التي تؤهلها أمام «اللجنة الخاصة بالانتخابات» لتسميتها نائبة في البرلمان، وهذا يستدعي من أعضاء حملتها الانتخابية خلق فهم جديد ليقبل الناخبون التصويت لمرشحة بدلاً من التصويت لمرشح، وتتضافر الجهود لكسب أصوات النساء للنساء مستغلات العاطفة أحياناً، والإقناع أحياناً أخرى، على اعتبار أنه لا يعرف خصوصية المرأة غير المرأة، ولا يستطيع أحد الدفاع عن حقوق المرأة إلا المرأة، ووجود امرأة في البرلمان خير وسيلة لتذكر بما يهم المرأة. وأفضل وسيلة للمحافظة على هيبة المرأة ومكانتها هو الحصول على تشريع، فلا بد والحالة هذه من وجود امرأة تقف وراءه ليخرج إلى حيز الوجود، إن هذا يحمل إرباكاً لأبناء الحارة والقرية والعشيرة، لكون الإدلاء بالصوت للمرأة يحرم مرشح العشيرة منه، ومن ثم قد لا يحالفه الحظ بالنجاح، بمعنى عدم مقدرة الناخب على التوفيق بين انتخاب المرشح وانتخاب المرشحة، وهو ما يولد الإرباك بل هو الإرباك عينه.

– **البطاقة الانتخابية:** اعتمدت الحكومة في هذه الانتخابات بطاقة الأحوال المدنية بطاقة انتخابية، يقدمها الناخب إلى لجنة الانتخاب في دائرته، فيعمد عضو اللجنة إلى شطب اسم الناخب من سجل الناخبين، ومن ثم يعمد إلى ختم البطاقة الانتخابية عند اسم الدائرة، ويحدث هذا الختم بروزاً من الجهة الأخرى للبطاقة، وبعد إدلاء الناخب تعاد إليه بطاقته، ولما كان هناك أكثر من لجنة اقتراع في الدائرة الواحدة من أجل التسهيل على المواطنين، واحتفاظ كل لجنة بسجل انتخابي، هو السجل الموجود نفسه عند بقية اللجان الانتخابية الأخرى في الدائرة الواحدة، فقد أوحى هذا إلى البعض باستغلال هذه الثغرة بأن يتوجه إلى صندوق آخر، وآخر،

وربما إلى كل لجان الاقتراع في دائرته مقدماً لكل دائرة بطاقته الانتخابية التي عادت كأنها لم تختم بفضل كيها في كل مرة بمكوى الملابس، الأمر الذي دعا البعض إلى الاحتجاج على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة واتهامها بالتزوير[4].

ب – العوامل المؤثرة الأخرى:

وتمثلت هذه العوامل بتلك التي لم تتدخل بها السلطة التنفيذية، وتركت الأمر بحرية للناخبين والمرشحين على حد سواء، للتصرف وفق مايرونه مناسباً لتحقيق أهدافهم التي يبغونها من وراء العملية الانتخابية، وهذه العوامل هي:

– **الإجماع العشائري:** ينطلق الإجماع العشائري من خلال انتخابات مصغرة بين أفراد العشيرة ممن بلغوا سن الانتخاب، ونتائج هذه الانتخابات تعتبر ملزمة لأفراد العشيرة للإدلاء بأصواتهم لمن فاز فيها عند الانتخابات الحكومية الرسمية، وهذه الانتخابات تسبق الانتخابات الحكومية، إلا أنه في بعض الأحيان يقفز البعض فوق الإجماع العشائري، ويرمونه بعرض الحائط، وهذا يؤدي إلى نتائج غير مرضية للعشيرة، فتحرم العشيرة من ممثل نيابي في مجلس النواب، وهذا ما حصل لعشائر المومنية في انتخابات عام 2003، على الرغم من كثرة تعدادها في دائرة عجلون على سبيل المثال، إلا أن الإجماع العشائري قد لا يتأثر بشذوذ الخارجين عن الإجماع، فعلى سبيل المثال لا الحصر، استطاع هذا الإجماع إيصال مرشحه المجمع عليه عند عشائر الملكاوي، وحرمان القافزين فوق هذا الإجماع والحيلولة بينهم وبين الوصول إلى مجلس النواب. إن الإجماع العشائري قد يؤدي إلى توحيد مدركات ناخبي العشيرة أو إلى تجزئة هذه المدركات، وهذا يعود إلى مدى وعي أبناء العشيرة، ومقدرة أولي الرأي فيها على الإقناع.

– **الصوت الانتخابي المتنقل:** إن قانون الانتخاب الجديد، لم يحصر حق التسجيل والاقتراع للناخب في دائرة إقامته الفعلية، ويسمح له أن يسجل في دائرته الأصلية؛ فقد أدى هذا إلى عدم ثبات عدد السكان في الدوائر الإدارية، نتيجة التغيير في عدد السكان عند موعد الانتخابات، حيث ينتقل عدد كبير من الناخبين من دائرة

(4) تم الاحتجاج على نتائج الكرك ومعان والمفرق وباقي الدوائر الأخرى من قبل التيار الإسلامي الذي عزا انخفاض عدد الناجحين منه في هذه الانتخابات إلى تزوير الهويات والأختام. (**صحيفة العرب اليوم**، 2003، إصدار 19 حزيران، 6).

انتخابية إلى أخرى، وهذا في نهاية الأمر لا يعكس تمثيلاً حقيقياً للدوائر الانتخابية، فماذا يحصل لو حصر قانون الانتخاب حق التسجيل للاقتراع في دائرة الإقامة الفعلية للناخب؟ بالتأكيد سينتخب مرشحاً آخر غير المرشح الذي سينتخبه في حالة الانتقال، وهذا بدوره قد يعطي فرصة فوز لمرشح لم يحالفه حظ الفوز، ويحرم آخر نال الفرصة. إن انتقال الصوت يؤثر في مدركات الناخبين نحو المرشحين سلباً تجاه البعض وإيجاباً تجاه البعض الآخر.

– **الأمية:** لقد بدأ اهتمام الأردن بالموارد البشرية على اعتبارها من مستلزمات التنمية بجميع جوانبها، وبخاصة في مجال العلم، وقد تم التوجه إلى القضاء على الأمية، وأعطت الإجراءات الأردنية في هذا التوجه ثمراتها بأن تناقصت نسبة الأمية من 32,6% عام 1967 إلى 23% عام 1985 (محمد الهزايمة، 1994: 197–198)، في حين شهد الأردن في العقد الأخير من القرن الماضي عدداً كبيراً من المؤسسات التعليمية الخاصة وعلى المستويين الجامعي والمدرسي، وهذا له دوره في تجفيف منابع الأمية، حيث تشير الدراسات إلى أن نسبة الأمية في الأردن تراوح بين (2% – 3%) (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2003: 267)، وتتركز نسبة الأمية في الأردن في المناطق النائية، وبين صفوف المتسربين من المدارس، وهم الذين فارقوا المدرسة صغاراً، كما تتركز أيضاً في صفوف كبار السن. إن الأمية جاءت عاملاً مؤثراً في مدركات الناخبين، فمن خلال نظرة رقمية إلى أعداد الأميين من بين صفوف الناخبين عملاً بالنسبة الأدنى (2%)، فهذا يعني أن هناك (27421) ناخباً، فينظر الأمي إلى تسمية المرشح لرئيس لجنة الاقتراع همساً، ونتيجة لخشية سماع نواب المرشحين الموجودين في قاعة الانتخابات (قانون الانتخاب المؤقت الأردني، 2001)، فإنه – ليرضي أحد نواب المرشحين الموجود في قاعة لجنة الانتخاب – يبدل من مرشح إلى آخر، لأنه كان يعتبره من حصته، أضف إلى ذلك أن بعض الأميين يتلفظون باسم المرشح جهاراً كي تحسب العائلة أنها مع مرشح العشيرة أو الحي أو القرية، في حين يلجأ المتعلمون إلى انتخاب مرشح آخر، لأنهم غير مقتنعين بمرشح العشيرة أو القرية أو الحي، فلا يحرجون كالأميين نتيجة سرية الاقتراع، وهذا يحصل على مستوى الأسرة الواحدة أحياناً في المجتمع الأردني الممتد، والبعض من الأميين ينسون اسم المرشح، فأي فرد يذكرهم باسم أي مرشح عند الدخول لقاعة الانتخاب ينتخبونه، وبخاصة بعض كبار السن، ناهيك عن أن الكثيرين منهم لا يهمهم لمن يدلون بأصواتهم، بمعنى أن مدركاتهم آنية، تتحدد في وقتها.

– **الذكورية:** بلغ عدد الإناث اللواتي انتخبن (712390) ناخبة، وهذا العدد يشكل نسبة (51,96%) من مجموع عدد المقترعين (مركز الرأي للدراسات والمعلومات، 2003)، وهذا يعني أن عدداً من النساء سوف يحالفهن الحظ في الفوز، لكون المرأة سوف تصوت لصالح المرأة، لكن الأمر خلاف ذلك، لم تنجح امرأة واحدة في أي من الدوائر الانتخابية الـ (45)، ماذا يعني هذا؟! يعني أن المرأة لم تصوت لصالح المرأة بل صوتت لصالح الرجل!! وهذا له أسبابه، منها: أن صوت المرأة مقرون بصوت الرجل الزوج، والرجل في معظم الأحيان يقرر لمن يكون صوت الأسرة، كما أن العشائر طرحت مرشحين رجالاً، لذا بات على بنت العشيرة التصويت لصالح مرشح العشيرة الرجل، كما أن التمثيل النيابي – نتيجة ما ألفته المرأة عبر السنين – هو من اختصاص الرجال، والعادات والتقاليد والأعراف لا تزال تؤدي دورها في تحجيم دور المرأة، وتقصره على مجال تربية الأولاد والإشراف على بيت الزوجية، إلى غير ذلك من الأسباب، فالمجتمع الأردني مجتمع ذكوري بمعنى أن الذكور هم أقوى اللاعبين على مسرح الحياة. لذا فمن حقهم تقلد كل المناصب، وعليهم أداء كل الأدوار السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والمرأة تقوم بدور التابع للرجال لا المتبوع.

– **تكتيك تفتيت الأصوات:** وهذا يستخدمه البعض من أجل تفتيت أصوات دائرة انتخابية لصالح أحد المرشحين، كأن يقوم أحد أفراد العشيرة بدعم من بعض الجهات بترشيح نفسه إلى جانب مرشح آخر للعشيرة، وهذا يؤدي إلى توزيع أصوات الناخبين، فيؤدي هذا الأمر إلى إفشال مرشحين وفوز آخرين، في الوقت الذي لو تم ترشيح شخص واحد من العشيرة لتجمعت الأصوات لصالحه، عندها يحصد الأصوات المطلوبة للفوز، ويأتي في كثير من الأحيان، ترشيح المرشح المدعوم إلى جانب مرشح العشيرة لإرضاء طرف آخر يقدم له المال اللازم للترشيح مع وعود أخرى سينالها فيما بعد.

ثانياً – مدركات الناخب الشخصية:

وتتعلق هذه المدركات بشخص الناخب، وتنبع من ذاته، أو تتولد من مؤثرات مصدرها مكانته الاجتماعية، أو ممن هم في دائرته الأقرب كأفراد أسرته، حيث تؤدي هذه إلى تحديد صوته الانتخابي، ويمكننا الإشارة إليها بما يلي:

1 – **الاحتياجات الذاتية:** إن ما يتعلق بذات الناخب، فإننا نجد هناك مجموعة من الاحتياجات الفيزيولوجية واحتياجات الأمن والحب والانتماء واحتياجات تحقيق

واحترام الذات، تؤدي هي الأخرى دوراً بارزاً في عملية تحديد صوته الانتخابي؛ إذ لا يستطيع أن يتجرد عن ذاته، (Abraham, 1970: 37).

2 – **المكانة الاجتماعية:** إن مكانة الناخب في العشيرة قد لا تسمح له أحياناً بأن يتجاوزها، فتعمل على تحديد صوته الانتخابي، فعلى سبيل المثال لا الحصر قد يقبل بترشيح أحد أفراد العشيرة على الرغم من عدم رضاه عنه، إلا أن مكانته في العشيرة بوصفه رئيساً لها أو رجلاً يشار إليه، وله احترامه بين أفرادها يحتم عليه أحياناً أن يقبل بترشيحه لإبقاء العشيرة موحدة، ولكون ترشيحه يجلب بعض الأصوات من خارج نطاق العشيرة كما يوهمه البعض، وقد يلجأ البعض أحياناً إلى ترشيح أنفسهم مستغلين هذه المكانة، ولإشباع غريزة حب السلطة قد تنبع فكرة الترشيح من نفسه، فتتولد من ذوات الناخبين – لمكانة ذلك الشخص – ميول لانتخابه، فيكون عندها الناخب أسيراً لهذه الميول، وهذا ما يجعل المجالس النيابية – في كثير من الأحيان – شكلية وصورة مكبرة عن صورة الأسرة (Katherine, 1994: 530-570).

3 – أما ما يتعلق في دائرة الناخب الأقرب، وهي الأسرة، فهو لا يستطيع تجاهل النشاطات والأفعال وردود الأفعال ومواقع أفراد الأسرة وتوقعاتهم، تجاه القضايا العامة والخاصة السائدة في الجو الانتخابي، لكونها تؤدي دوراً كبيراً وضاغطاً على نفسية الناخب، فتعمل على تحديد جهة الصوت، ويسوغ ذلك بأن مصلحة العائلة تكمن في التصويت لهذا لا إلى ذاك، لكون هذا المرشح – على سبيل المثال – وعد بوظيفة لأحد أفراد الأسرة، ولتحقيق المنفعة الأسرية يتحدد كل أصوات العائلة.

المطلب الثاني – التفاعل الإدراكي في نفسيات الناخبين الأردنيين:

ويمثل التفاعل الإدراكي في نفسيات الناخبين الأردنيين المرحلة الثانية من مراحل العملية الإدراكية، وتتلخص في استقبال المؤثرات التي صاحبت العملية الانتخابية وتنظيمها بحسب أهميتها ومن ثم ترجمتها وتفسيرها، واستقبال المظاهر السلوكية التي رافقت العملية الانتخابية وتعلقت بها، وتأخذ هذه، في العادة، عدة مسالك، منها: مناظرات انتخابية، مناقشات، اجتماعات، حوارات، تكتيكات، زيارات، محالفات عشائرية أو حزبية، انتخابات داخلية، برامج انتخابية للمرشحين،

مهرجانات، منشورات... إلخ، كل ذلك على الناخب الأردني استقباله وتنظيمه بحسب أهميته هو الآخر، ومن ثم ترجمته وتفسيره وفق رؤياه الانتخابية، قبل أن يحدد لمن يكون صوته، وعن صور التنظيم والترجمة والتفسير تلك الناتجة عن المؤثرات والمظاهر السلوكية في هذه الدائرة التفاعلية ينتج القرار، ويتلخص بجملة واحدة وهي: سيكون الصوت للمرشح.... لا للمرشح....

المطلب الثالث – مخرجات دائرة التفاعل الإدراكي:

تمثل المخرجات المرحلة الثالثة والأخيرة في العملية الإدراكية المتفاعلة في ذهنيات الناخبين الأردنيين، وتدور حول القرار الذي اتخذه الناخب بهذا الصدد، وهو بمنزلة الاستجابة لمجموع تلك المحددات من المؤثرات والمظاهر السلوكية المتعلقة بالعملية الانتخابية، التي تمت من خلال عملية إدراكية بمراحلها الثلاث، فحددت بناء عليها قرارات الناخبين التصويتية.

وعطفاً على ما سبق، فإن أسباب منح أصوات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003 قد تحددت وفق عدة مدركات أساسية لم تسمّ تلك المدركات من قبل الباحث مسبقاً، بل تبلورت من خلال الأسباب التي أبداها الناخب، في ورقة السؤال الذي طرح عليه وهو متوجه إلى صندوق الانتخاب، حيث ذكر الناخب السبب الذي حتم عليه انتخاب مرشح بعينه، والأوراق التي لم يتم التعامل معها، هي الأوراق التي لم يذكر فيها الناخب السبب، وبعد جمع الأوراق قام الباحث بوضع الأسباب والفكرة المشتركة ذاتها في مصفوفة واحدة، وتم تسمية مدرك يجمعهما معاً، فالمدرك الذي أبداه الناخب، وشكل المخرجات للعملية الإدراكية هما وليد السبب، وهذا ما يبينه جدول (1).

إن الناظر في النتائج المستخلصة من الجدول، يجد المدركات قد حددت بستة هي: المدرك العشائري، والنفعي (الخدمي)، والديني، والحزبي، والأبوي، وبعض الناخبين سيطرت عليهم مدركات أخرى لم نستطع ضبطها تحت عامل يجمع مفرداتها، كما حصرت المدركات جميعاً في التسلسل الأخير في جدول أسباب منح الصوت الانتخابي السابق (جدول 1)، وأما كيف جاء هذا المدرك وتحدد في جدول أسباب منح الصوت فإننا نجد ما يأتي:

جدول (1)
أسباب منح الصوت الانتخابي بحسب مصفوفة الفكرة المشتركة وبلورة المدرك

تسلسل	أسباب منح الصوت	عدد الاستبانات	النسب %	المدرك المتبلور
1	– ابن العشيرة	718	16,4	المدرك العشائري
	– إجماع العشيرة	494	11,3	
	– إظهار العشيرة بين العشائر (النخوة العشائرية)	63	1,4	
2	– قدم لي خدمة	667	15,2	المدرك النفعي أو الخدمي
	– أتوقع أن يقدم لي خدمة	324	7,4	
	– قدم لحينا/ قريتنا خدمة	122	2,8	
3	– رجل دين (يمارس الخطابة على المنبر ويؤم الناس بالصلاة)	832	19	المدرك الديني
	– داعية	349	8	
	– أخلاقه تتفق مع الدين	178	4,1	
4	– أنتمي للحزب	82	1,9	المدرك الحزبي
	– أشجع الحزب	19	0,4	
	– أعجبت بطرحه الحزبي	6	0,1	
5	– رغبة الأب	293	6,7	المدرك الأبوي
	– وعد الأب للمرشح	71	1,6	
	– بحسب توزيع الأب لأصوات بيته	33	0,8	
6	– الصداقة	54	1,2	مدركات أخرى
	– الجيرة*	18	0,4	
	– النسب*	44	1	
	– الوعد المسبق	11	0,3	
		4378	100	

* من غير أصحاب الاتجاهات السابقة.

أولاً – المدرك العائلي (العشيرة): جاء هذا المدرك نتيجة معطيات ثلاثة أبداها الناخبون في ورقة السؤال المعطى، وهي: العصبية العشائرية، والتزام الإجماع العشائري، والاعتزاز بالعشيرة من خلال إظهارها متميزة بين العشائر. إن وجود العائلة الممتدة – القبيلة، العشيرة – وقيمها الموروثة تؤدي دوراً مهماً في التأثير

على المنتمين لها، وبإمكانها تحديد الدور ورسمه لابن العشيرة للقيام به إرضاء لأبناء عشيرته ومنطقته، والمجتمع الأردني مجتمع عشائري في تكوينه، لذا فسلطة العشيرة تفوق رغبات الفرد المنتمي لها؛ إذ تمثل الشرعية التي لا يجوز تجاوزها والقفز فوقها (عبدالمجيد العزام، 2002)، فالعائلة والحالة هذه تحدد اتجاه الفرد المنتمي لها، فتوجهه إلى أي من المرشحين يختار نائباً للعشيرة في المجلس النيابي المقبل، والمدرك العائلي سجل أعلى معدل نسبة بين بقية المدركات الأخرى، حيث وصل إلى (33,8%)، كما يتضح من الجدول الذي يبين أسباب منح الصوت (جدول 1)، وما أشارت إليه مؤكدة دراسة اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، أن (الانتماء العشائري والقبلي في المجتمع الأردني أقوى من الانتماء الحزبي)؛ فقد سجل النسب الآتية: (51,9%)، أجابوا (بنعم) و(33,2%) أجابوا (بلا) و(14,9%) أجابوا (بلا أعرف) (عبدالمجيد العزام، 2003: 260).

إن هذه النسبة التي تشير للمدرك العائلي مقارنة بنسب المدركات الأخرى، تمكننا من القول إن المدرك العائلي هو المسيطر على قناعات الناخبين الأردنيين وميولهم الانتخابية تجاه مرشحي عشائرهم.

ثانياً – المدرك الحزبي: يترسم هذا المدرك في نفسيات الناخبين من خلال معطيات ثلاثة هو الآخر، وهي: أن الناخب منتم حزبياً، أو يشجع العمل الحزبي، أو معجب بالطروحات الحزبية على اعتبار ما تحققه التيارات الحزبية من أهداف ترضي الناخبين، وما أشارت إليه النتائج في هذا المقام أن الأحزاب لم تحقق رضا الناخبين؛ لذا جاء توجه الناخبين تجاه التيارات الحزبية في الانتخابات الأخيرة توجهاً سلبياً حيث سجل هذا المدرك في إدراك الناخب (1,9%) بين مدركات الناخبين (جدول 1)، ويجدر في هذا المقام أن نوضح أن قانون الأحزاب السياسية أعطى الأردنيين حق تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف الدستور (قانون الأحزاب الأردني، 1992)، واستناداً لهذا القانون ظهرت الأحزاب السياسية بصورة رسمية ووصل عددها إلى (42) حزباً سياسياً، تناقصت بسبب دمج بعضها ببعض إلى (30) حزباً عام 2002، وهي التي تم ترخيصها (وزارة الداخلية، 2002). لقد تمحورت هذه الأحزاب في الانتخابات الأردنية عام 2003 في أربعة تيارات سياسية حزبية هي: التيار القومي واليساري والإسلامي والوسطي، وينطوي تحت جناح كل تيار منها عدة أحزاب سياسية.

على الرغم من كثرة هذه الأحزاب، واستحداث استراتيجية تشكيل التيارات لأجل الفوز بالانتخابات فإن الهزيمة التي حلت بهذه التيارات كانت واضحة من النسبة المئوية المتدنية التي سجلها الاتجاه الحزبي.

ثالثاً – المدرك الخدمي (النفعي): يتمحور هذا المدرك في نفسيات الناخبين من خلال حاجات ومتطلبات تشكل منطلقات أساسية يتحدد بموجبها انتخاب هذا المرشح أو ذاك، وهذه الحاجات إما أن تكون شخصية يرغب الناخب من المرشح الذي ينتخبه – فيما إذا غدا نائباً في المستقبل – أن يحققها له، كالمساعدة في الحصول على وظيفة له أو لأحد أبنائه على سبيل المثال، وإما أن تكون حاجة عامة تعود بالفائدة على الحي أو القرية أو المدينة التي ينتمي إليها، لذا يلجأ عدد كبير من مرشحي الخدمات إلى تسويق أنفسهم موحين باستعدادهم تحقيق هذه الحاجات الخدمية لهؤلاء الناخبين، مستغلين بذلك قدرتهم وملاءتهم المالية الكبيرة، كما يلجأ هؤلاء إلى التبرعات السخية ومدّ أيديهم إلى المحتاجين والعمل على رفع شأن المؤسسات ذات النفع العام وبخاصة الدينية منها كفرش أرضية المساجد والجمعيات الخيرية على سبيل المثال، وهذا من شأنه أن يولد رغبة في نفسيات الناخبين الذين أصابوا منهم وعداً، أو قبول نتيجة مد يد العون، في التوجه نحو تأييد هؤلاء المرشحين، وحث غيرهم على انتخابهم، لأنه بات لديهم قناعة بضرورة انتخاب مثل هؤلاء، لأن انتخابهم يحقق مصالحهم الشخصية ومصالح دوائرهم، وهذا المدرك الخدمي احتل الترتيب الثالث بين أسباب منح الصوت، حيث سجل معدلاً نسبته (26%) (جدول 1).

رابعاً – المدرك الأبوي: إن المجتمع الأردني تحكمه منظومة من التقاليد والقيم تكمن في تقدير سلطة رب الأسرة واحترامه، وهذه سمة العلاقة بين الأب والابن؛ فالعلاقة الأبوية في التعامل داخل الأسرة لا تسمح في الغالب لأفراد الأسرة في الخروج على رأي رب الأسرة أو التجرؤ على انتقاد تصرفاته (أحمد الربيع، 1992: 202)، لذا نجد المرشحين في حملاتهم الانتخابية لا يخاطبون أفراد الأسرة بل يتوجهون إلى رب الأسرة على اعتبار نيل وده، ووعده ينسحب على جميع أفراد الأسرة، وإن أفراد الأسرة في أغلب الأحيان يأخذون بتوجيهات رب الأسرة، التي تقوم في الأساس – كما بينها جدول أسباب منح الصوت – على: رغبة الأب في انتخاب مرشح بعينه، أو وعده لأحد المرشحين، أو إرضاء عدد من المرشحين يقوم بتوزيع أصوات أسرته، وقد سجل هذا المدرك نسبة متدنية قياساً بالمدركات السابقة عليه، حيث سجل ما نسبته (9,1%) (جدول 1).

خامساً – المدرك الديني: ينظر الأفراد إلى رجال الدين نظرة تقدير واحترام، لكونهم يعتبرون المبلغين عن الله – سبحانه وتعالى – لما جاء في الكتاب والسنة، فإلى جانب الدين فإنه يفترض أن تتمثل في أصحاب هذا الاتجاه الأخلاق الحميدة، مما يدعو إلى انتخابهم عند الترشيح، ويفترض أن تكون أعمالهم وتصرفاتهم تخضع لقواعد الدين ومبادئه، ويفترض أن يكون سعيهم بين الناس بالخير، وإصلاح ذات البين، ومساعدة الآخرين، والحرص على مجاملتهم في أفراحهم وأتراحهم وزيارة مرضاهم.... إلخ، وهذه الاعتبارات تؤدي دوراً كبيراً في نفسيات الأفراد، وتشكل في نهاية الأمر محدداً يحدد الأفراد الناخبين ويحكم سلوكهم الانتخابي للتصويت لصالحهم، هذا وقد سجلت نسبة هذا المدرك (31,1%) (جدول1). وتأتي هذه النسبة بالمرتبة الثانية بعد المدرك العشائري.

سادساً – مدركات أخرى: وهذه تتعلق بعدة اعتبارات منها: اعتبار الصداقة والجيرة والنسب والوعد المسبق – نتيجة الحصول على خدمة من الشخص المرشح قدمها مقابل صوت الناخب الحاصل على الخدمة –، وهذه المدركات في واقع الأمر محدودة جداً تحصل في حالات فردية، ولكون المدركات السابقة أقوى من الصداقة والجيرة والنسب في معظم الأحيان، ومعظم أحوال الجيرة والنسب تدخل ضمن المدرك العشائري، لكون أبناء العشيرة كثيراً ما يسكنون معاً في حي واحد أو قرية واحدة، وأما إذا كانت إقامة صاحب الصوت خارج الدائرة الانتخابية، فإنه يعود إلى دائرته الانتخابية ليصوت لمرشح عشيرته، وهذا هو الصوت النقال الذي ينتقل من مكان الإقامة إلى مكان العشيرة، وعلى الرغم من هذا فإنه يمكن أن تحكم اعتبارات الصداقة والجيرة والنسب والوعد المسبق مدركات بعض الناخبين، حيث سجلت هذه الاعتبارات مجتمعة ما نسبته (2,9%) (جدول 1).

المطلب الرابع – تحليل مدركات الناخبين الأردنيين في انتخابات عام 2003:

الناظر في استبانة منح الصوت الانتخابي (جدول 2)، يجد عدة مدركات أدركها الناخب الأردني في انتخابات عام 2003، وهذه مثلت ناخبي دوائر مختارة من مجموع الدوائر الانتخابية في المملكة، وفي اعتقادنا أن ناخبي الدوائر الأخرى غير المختارة لا تتعدى مدركاتهم هذه المدركات، ولما كان عدد الدوائر المختارة (17) دائرة، وتمثل على وجه التقريب (40%) من مجموع الدوائر الانتخابية الـ (45)، فإن النتائج المتحصل عليها يمكن سحبها على باقي الدوائر غير المشمولة في استبانة هذا البحث.

والناظر في نتائج منح الصوت الانتخابي وما أفرزته من مدركات، وبنظرة تحليلية يمكننا بيان الأسباب التي دفعت بتلك المدركات لتطفو على السطح، وأسباب قيادة هذا المدرك بقية المدركات بتسجيله أعلى النسب المئوية، ولاستكشاف ذلك كله، فإننا سنقوم بتحليل الاستبانة (جدول 2 في الملحق)، المستخلص من تفريغ إجابات الناخبين، وفق ما يصورها الرسم البياني في الشكل التالي:

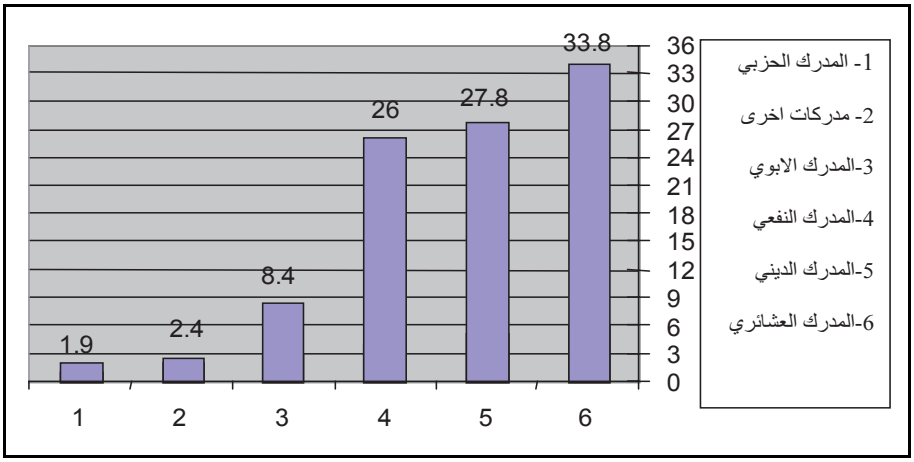

شكل (2)

وسنعالجها تنازلياً وفق معدلات أعلى المدركات فالذي يليه، على النحو التالي:

أولاً – المدرك العشائري:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة البادية الوسطى، حيث بلغت (54,5%)، وهي أعلى نسبة سجلت لهذا المدرك فاق نسب المدركات الأخرى، تلتها دائرة معان حيث سجلت (42,1%)، وكانت أدنى نسبة لهذا المدرك سجلتها دائرة عمان–1 (19,2%)، تلتها كل من دائرة عمان–2، ودائرة الزرقاء، وبنسب متساوية (24,7%).

وهذا يفسره أن النسيج العشائري في أقل المجتمعات تحضراً أقوى منه في المجتمعات المتحضرة، حيث لا يزال يرى في أقل المجتمعات تحضراً وشائج القربى متماسكة الأقرب فالأقرب، زاد في تماسك هذا النسيج تقارب التجاور في المساكن بين أفراد العشيرة الواحدة؛ ففي بعض التجمعات السكنية ربما نجد سكانها ينتمون إلى عشيرة واحدة، وربما إلى فخذ واحد، الأمر الذي يستدعي زيادة

في التعامل، وهذا يؤدي بدوره إلى تفعيل مختلف العلاقات كعلاقات الجوار والقربى والحفاظ على العادات والتقاليد والأعراف الموروثة والسائدة بين أفراد هذه المجتمعات، ولا ننسى أن المشاركة فيما بينهم في مختلف المناسبات يؤدي إلى توطيد هذه العلاقات، ويعطي فرصة للتعارف، ومن علاماته معرفة بعضهم بعضاً حتى بالأسماء، وهذا يعكس جانباً من جوانب التماسك بين أفراد هذا المجتمع، وكلما زاد هذا التماسك زاد في فهم أفراد العشيرة لقوة عشيرتهم، وهو ما يجعلها من العشائر المعدودة بين عشائر المملكة، وهذا كله يؤدي إلى انعكاس حالة من التعاهد غير المكتوب تنص على المؤازرة ومراعاة مصالح أفراد العشيرة بعضهم لبعض، وذلك بتفضيل مصالحها على غيرها من مصالح الآخرين، والعمل على جلب أية مكاسب لها، وما توجه أفراد العشيرة للوقوف وراء مرشح العشيرة ومؤازرته، إلا لتحقيق ذلك المكسب الذي ترتجي العشيرة من ورائه رعاية المصالح المختلفة لأبنائها من قبل المرشح الناجح، وإعطاء هيبة لتلك العشيرة، وذلك بسبب تمثيلها في مجلس النواب، الذي يعتبر أهم مجالس الدولة.

والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك يجده يفوق معدلات الاتجاهات الأخرى أيضاً، حيث سجل ما نسبته (33,8%)، وهذا يعني – كما ذكرنا – أن النسيج العشائري قوي في أقل المجتمعات تحضراً، ويعني أيضاً أن هذا النسيج لا يزال فاعلاً في المجتمعات المتحضرة، ولكنه بدرجة أقل عما هو عليه في المجتمعات الأقل تحضراً، وقد حافظ على فاعليته والحيلولة دون ذوبانه عدة عوامل منها: ما نشاهده في مدن المملكة – وهي المناطق المتحضرة – من انتشار ظاهرة الروابط والدواوين، فكثيراً ما نلمح عدداً من الفلل والطوابق أو الشقق قد وضع على أحد جدرانها رابطة أهالي كذا، وديوان عشيرة كذا، وهذه الروابط تؤدي وظيفة من شأنها الإبقاء على التماسك بين أفراد الرابطة الواحدة، وفي كثير من الأحيان نجد المنتمين للرابطة أبناء عشيرة واحدة، وإن لم يكونوا كذلك، فإن المؤازرة بين أفراد الرابطة الواحدة هي لهم عنوان، كما تؤدي دواوين العشائر وظيفة تماسكية هي الأخرى، فعند الانتخابات نجد هذه الروابط والدواوين أماكن استقبال وفود المرشحين من غير أبناء العشيرة، كما هي مكان لاجتماع العشيرة لاختيار مرشحها، وإن تعذر الأمر فتصبح مكان انتخاب عشائري محلي لأفراد العشيرة لانتخاب ذلك المرشح وتسميته إن تعدد المرشحون، كل ذلك كان وراء المدرك العشائري ليتفوق وليقود بقية المدركات الأخرى التي أفرزت.

ثانياً – المدرك الديني:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة العقبة حيث بلغت (37,1%)، تلتها دائرة عجلون (34,8%)، أما أدنى نسب سجلها فكانت في دائرة البادية الوسطى (9,1%)، وهي نسبة متدنية جداً قياساً بباقي نسب الدوائر المختارة الأخرى، وهذا التدني له ما يسوغه لارتفاع معدل نسب المدرك العشائري والنفعي في هذه الدائرة، حيث فاقت نسب باقي الدوائر، وهذا يعكس صورة تدني هذا المدرك في هذه الدائرة، وأما باقي الدوائر الانتخابية فنجد النسب – إلى حد كبير – قد انقسمت إلى قسمين متساويين فوق المعدل العام لهذا المدرك وتحته، وقد بلغ (27,8%)، حيث فاق المعدل العام زيادة معدل تسع دوائر انتخابية، وكان أدنى من ذلك معدل ثماني دوائر انتخابية أخرى من مجموعة السبع عشرة دائرة انتخابية مختارة، وعلى وجه العموم، فهذا المدرك سجل معدلات نسبية مرتفعة.

إن لارتفاع معدلات المدرك الديني في كل الدوائر الانتخابية المختارة، أسباباً عدة منها: طبيعة المجتمع الأردني المتدين؛ حيث وقفت الثقافة الدينية السائدة المعززة للمدرك الديني وراء القبول الذي لقيه هذا المدرك في نفوس الناخبين، أضف إلى ذلك أنها كانت وراء تكريس الانتماء الديني للناخبين وتعميقه، وكثيراً ما تصب إدراكات الناخبين الدينية في كفة المدرك الحزبي؛ لأن الناخبين في كثير من الأحيان ينتخبون رجلاً بناء على توجهاته الدينية دون النظر إلى خلفيته الحزبية، وهذا ما يكسبه حزب العمل الإسلامي من أصوات الناخبين، وما يعزز ما ذهبنا إليه أنه إذا خيّر فرد بين خيار الولاء الديني أو الولاء الحزبي فإنه غالباً ما ينحاز إلى الولاء الديني، أضف أن الحكومة قد أسهمت في ترجيح كفة هذا المدرك عندما أعطت لرجال الدين حق الوعظ والإرشاد وإلقاء خطب الجمعة أمام الناس، وهذا زاد من فرص إعطائهم الأصوات إذا ما رشحوا أنفسهم للانتخابات، في حين لم يكن مثل هذه الفرص معطاة لأي من أصحاب المدركات الأخرى: كالمدرك العشائري والنفعي.... إلخ، ومما زاد في ارتفاع أسهم هذا المدرك الأحداث التي تعيشها الأمة، وما إلى ذلك من علاقة مع موقع الأردن الذي يتوسط جرحين نازفين من أقطار الأمة فلسطين والعراق، مما يدفع الكثيرين إلى اعتبار الدين – الذي ترتبط به إيديولوجية الجهاد، التي تعتبر ذروة سنامه – هو القادر على إعادة الاعتبار للأمة وهزيمة أعدائها.

والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك الذي سجل (27,8%)، واحتلاله الموقع

الثاني بين مدركات الناخبين التي أفرزتها الاستبانة، وانقسام باقي نسب المعدلات الأخرى إلى قسمين متساويين إلى حد كبير فوق المعدل العام لهذا المدرك وتحته، يفسر أن الولاءات الدينية لدى الناخبين الأردنيين متوازنة، بعيدة عن التطرف والتعصب، كما أن قانون الصوت الواحد قد حد من ارتفاع المعدل العام لهذا المدرك، ولو ألغي هذا القانون في اعتقادنا فسيحتل هذا المدرك الأول بين المدركات جميعاً، وما انتخابات عام 1989، ونتائجها عنا ببعيدة، حيث احتل نواب الولاءات الإسلامية أغلبية المقاعد في مجلس النواب الأردني، وربما جاء قانون الصوت الواحد لإفراز معارضة يمكن السيطرة عليها عند سن القوانين والمناقشات الأخرى.

ثالثاً – المدرك النفعي (المصلحي):

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة البادية الوسطى، حيث بلغت (30,4%)، تلتها دائرة البلقاء (لواء عين الباشا) حيث سجلت (32,2%)، في حين سجل هذا المدرك أدنى نسبة له في إربد القصبة حيث سجل (19,8%). إن هذا يفسر بأن الحاجات النفعية (المصلحية)، تؤدي دوراً بارزاً ومؤثراً في إدراك الناخبين، وترتفع النسبة وتنخفض وفقاً لمدى الحاجة لتلك القضايا النفعية ومدى إلحاحها في نفسية الناخب؛ ففي دائرة البادية الوسطى سجل المدرك أعلى نسبة له بين نسب الدوائر الانتخابية المختارة، وسجل المرتبة الثانية بعد المدرك العشائري في الدائرة نفسها، وهذا يعني أن الناخبين ينظرون في هذه الدائرة إلى المرشحين – إذا غدوا نواباً بعد إجراء الانتخابات – نظرة مزدوجة، الأولى: أن نجاحهم يعد مكسباً عشائرياً عاماً يزيد في هيبة العشيرة ويرفع من قيمتها بين العشائر الأخرى، والثانية – وهي التي تعنينا في تفسير هذا المدرك – أن الناخبين يعولون آمالاً نفعية (مصلحية)، كبيرة على نوابهم المختارين من بينها: أن النواب سيعملون على تخفيف حدة البطالة بين شبابهم، وبخاصة أن معظم هؤلاء الشباب لا يحصلون على تعليم عال قياساً بغيرهم من أبناء الدوائر الانتخابية الأخرى المختارة، ولمعدومية انتشار الشركات والمصانع في البادية، فإن البطالة تزداد بين شبابهم، ولتخفيف حدة البطالة فإن هؤلاء النواب يسهلون لأبناء الناخبين الالتحاق بالقوات المسلحة والأمن العام لما تتطلبه هذه المؤسسات من قوة بدنية وجلادة على شظف العيش، وهذا ما يتمتع به أبناء البادية لكون البيئة أكسبتهم كل ذلك، أضف أن أهل البادية يمتهنون تربية الحيوانات كالماشية مثلاً، وتحتاج هذه إلى الكثير من الأعلاف والرعاية الصحية الحيوانية، ومن ثم هذه الحاجة لا يمكن إسقاطها من خلد الناخب،

بل تدفعه لاختيار من يدرك قيمة هذه الحاجة ويؤمنها له، لكون هذه الحاجة لها مكانة لا تقل عن مكانة حب أهل البادية لمواشيهم، فالأعلاف والرعاية الصحية لها، ترتبط بعلاقة وثيقة مع ماشيتهم لا تنفك عنها أبداً.

وأما تسجيل النسبة الثانية لهذا المدرك في دائرة البلقاء/ لواء عين الباشا، فله ما يسوغه، ولا سيما إذا علمنا أن هذا اللواء يضم أكبر مخيم من مخيمات العائدين في المملكة هو (مخيم البقعة)؛ إذ يزيد عدد سكانه على ستين ألف نسمة، وهذا المخيم بحاجة إلى الكثير من الخدمات ابتداء من البنية التحتية وما علاها، فكان من مصلحة أبناء المخيم انتخاب من يأتي بهذه الخدمات، وهذا ما يتضح من نتائج انتخابات هذا اللواء، حيث نجد مدركاتهم النفعية امتزجت بالمدركات الدينية، فأفرزت نائباً له باع طويلة في العلاقات العامة فضلاً على مكانته الدينية، هو النائب محمد خليل محمد عقل رئيس اللجنة المركزية للعلاقات العامة في جبهة العمل الإسلامي، وصاحب مثل هذا المركز ينظر إليه أن له باعاً طويلة وقدرة على توظيفها لصالح منفعة أبناء منطقته الانتخابية. وأما تسجيل أدنى نسبة له في إربد القصبة (19,8%)، فيمكن تفسيره بأن الحاجة النفعية لدى دائرة البادية الوسطى ولواء الباشا أكثر إلحاحاً منها في دائرة إربد القصبة، وأما باقي الدوائر فنجد النسب المسجلة لصالح هذا المدرك متقاربة إلى حد كبير، مما يعني أن الطلب على الحاجة النفعية متقاربة كذلك، وربما يفسره أن السبل النفعية ميسرة في المدن والضواحي، ويوفرها الاشتغال بالتجارة، وتوافر المصانع والشركات يقلل من حدة البطالة، التي بدورها تخفف من الإلحاح على الحاجة النفعية. والناظر إلى المعدل العام لهذا المدرك يجده سجل المرتبة الثالثة بين نسب مدركات الناخبين، حيث سجل (26%)، وهذا يعني أن الحاجات النفعية والمصلحية تحتل مكانة متقدمة في نفسيات الناخبين وإدراكاتهم، وقد لا يكون للناخب حاجة سنة الانتخاب، لكنه ينتخب بدافع رد الجميل لحاجة كان للمرشح دور في توفيرها يوماً ما لذلك الناخب، أو رغبة في توفير رصيد له وسابقة عند ذلك المرشح إن جدَّت له حاجة مستقبلاً، فيعلق عليه آمالاً في تحقيقها.

رابعاً – المدرك الأبوي:

سجل هذا المدرك أعلى نسبة له في دائرة الطفيلة حيث بلغت (13,3%)، تلتها دائرة المفرق حيث سجلت (12,8%)، في حين كانت أدنى نسبة له قد سجلت في دائرة البلقاء (لواء عين الباشا) (2,4%). وفي اعتقادنا أن هذه النسبة منخفضة

حتى في أعلى ما سجلته من معدلات، لكون الأب لا تزال له المكانة العالية والمرموقة في المجتمع الأردني، لهذا كان من المتوقع أن تسجل نسبة هذا الاتجاه أعلى مما سجل في واقع الأمر، إلا أن هذا يمكننا تفسيره من خلال ثلاثة أسباب: الأول – أن سلطة الآباء التربوية تراجعت عما كانت عليه قبل بداية الربع الأخير من القرن الماضي، وذلك بسبب مشاركة عدة جوانب تربوية في تربية النشء؛ فالتلفزيون والصحبة والمدرسة وانتشار ظاهرة مقاهي الإنترنت كل ذلك يحتاج إلى وقت كبير ليقضيه الشباب خارج البيت مما يكسبه بعض السلوكيات التي تخالف رغبات الآباء، فيؤدي إلى الخروج على نصائحهم والأخذ بها، ومع التكرار تصبح مخالفة الآباء أمراً عادياً، ومن ناحية تربوية لها نتائج سلبية تتمثل في فقدان الآباء السيطرة على أبنائهم نتيجة اكتسابهم معارف وسلوكيات تتناقض وقيم احترام الآباء والأخذ برأيهم، ومن ثم لم يعد لتوجيهاتهم قيمة، فالجيل الذي وعى عالم التلفزيون وبخاصة عالم الفضائيات، والمدرسة وصحبة خارج البيت والإنترنت ممتدة في كل شرائح المجتمع الأردني، وإن كانت ظاهرة الإنترنت جاءت متأخرة، لكن فاعليتها كبيرة وبخاصة بين فئات الشباب من فئات العمر الصغيرة ما بين (18–25) سنة، وعادة ما تسمى هذه السن بسن التمرد. الثاني – أن الآباء أنفسهم في خضم مشاغل الحياة تخلوا عن الدور التربوي الصحيح الذي عليهم القيام به، وأوكلوا هذا الدور إلى نسائهم – على سبيل المثال –، أو أسقطوا دورهم التربوي كلياً وتركوا الأولاد دون توجيه منذ صغرهم، الأمر الذي ترتب عليه إسقاط الأبناء لتوجيهات الآباء، وهم على أبواب سن البلوغ. وأما الثالث – فربما يفسر تدني نسبة هذا المدرك من وجهة نظر أخرى هو أن رب الأسرة قد يكون في بعض الحالات عضواً في مجلس العشيرة، ومتحيزاً فخوراً بعشيرته، متعصباً لها، فيصوت هو وأفراد أسرته لصالح مرشح العشيرة، ومن ثم تذوب الرغبة الأبوية في رغبة حب العشيرة لرفعة شأنها، وبهذا اندمجت رغبة الآباء برغبة حبهم لعشائرهم.

والناظر للمعدل العام الذي سجله هذا المدرك بين المدركات الأخرى يجده (8,4%). إننا نرى بهذه النسبة واقعية إلى حد كبير، لكون الظروف التي تحيط بالناخب كثيرة؛ ففي خضم هذه الظروف يحاول الناخب الموازنة بينها جميعاً: يجد نفسه مضطراً للقبول ببعض توجيهات الآباء وليس لها كلها، لكون الآباء – في بعض الأحيان – قد تكون نظرتهم للحياة تقليدية قديمة لم تأخذ بعد بمجريات الأمور المحدثة، والبعض من الأبناء لا يأخذ بكل توجيهات الآباء نتيجة ظاهرة

استقواء الأبناء على الآباء وتطاولهم عليهم، نتيجة بعض الأسباب التي أوردناها آنفاً، والبعض الآخر يأخذ بتوجيهات الآباء قولاً لاسترضائهم، وإذا ما غدا إلى صناديق الاقتراع رمى بها بعيداً وانتخب من يريد، لذا جاءت نسبة المعدل العام لهذا التوجه واقعية إلى حد كبير.

خامساً – المدرك الحزبي:

سجل المدرك الحزبي أعلى نسبة له في دائرة عمان(1)، حيث سجل نسبة (4%)، وسجلت أدنى نسبة له في دائرة الطفيلة(1)، وهي (0,2%)، وهذا التدني في النسبة المسجلة لهذا المدرك يعود في اعتقادنا إلى أمرين: الأول كامن في الأحزاب ذاتها، والثاني يكمن في الناخبين أنفسهم، أما الأمر الأول والخاص بالأحزاب فيعزى إلى وجود عدد كبير من المعوقات التي تعرقل مسيرة الأحزاب وتحول بين الأحزاب وانتساب المواطنين إليها، من هذه المعوقات: هيمنة المتنفذين والأثرياء على الأحزاب السياسية، مما يؤدي إلى ضعف الثقة بها، واتساع الهوة بين القيادة السياسية الحزبية وبين قواعدها الشعبية، وهذه تسهم في عدم رغبة أفراد الجمهور في الانضمام إليها أو انتخاب مرشحيها، وعدم قدرة الأحزاب على تعزيز الثقافة الحزبية بين المواطنين، وخلق التأييد الشعبي لأفكار الأحزاب ومبادئها وبرامجها، وعجزها عن القيام بدور فاعل في مجال التنمية السياسية، كما هي عاجزة عن إثبات ذاتها وإقناع المواطنين بأهميتها على الساحة السياسية، كما أن العشائرية أدت دوراً مهماً في تهميش الدور الحزبي، وجعل الأحزاب غير قادرة على فرض نماذجها القيادية في المجتمع، وجعلها مضطرة إلى مسايرة العشائرية ومجاملتها، فكثيراً ما نجد العديد من الأحزاب السياسية تعمد إلى طرح مرشحيها على أساس عشائري وليس بوصفهم حزبيين، وذلك لضمان الدعم العشائري، وهذا بدوره عزز الدور العشائري على حساب دور الأحزاب السياسية، وأسهم الولاء العشائري في تكريس الانتماء العشائري على حساب الانتماء الحزبي، وهناك أمر آخر يتعلق بالأحزاب على صعيد الواقع والممارسة أسهم في فقدان الثقة بالأحزاب وهو: الانقسامات والانشقاقات العديدة والمتكررة في صفوف كوادر الأحزاب السياسية، وكذلك تنقل الأعضاء من حزب إلى آخر سعياً وراء مكاسب شخصية.

وأما الأمر الثاني، وهو المتعلق بالمواطنين فيتخوفون من الأحزاب، وهذا التخوف يعود إلى أسباب، منها: خوف المواطنين من السلطة السياسية والرغبة في الاستقلالية، وعدم المشاركة في العمل الحزبي حتى لا يتقيد المواطن ببرنامج

الحزب، الذي وضع من قبل أناس ربما لا يشترك هو في وضعه، وبعيد عن قناعته، أضف إلى ذلك عدم إيمان الكثيرين بكل مبادئ الأحزاب السياسية، على اعتبار أنها من بنات أفكار القيادة الحزبية التي لا تعبر عن أفكار قواعد الأحزاب الشعبية، كما أن المصلحة الشخصية وطبيعة العمل الشخصي تقتضي في كثير من الأحيان الابتعاد عن العمل الحزبي والانخراط فيه، أضف أن الوسط العائلي وتأثيره يشكل عاملاً آخر يدفع باتجاه عدم الانخراط أو التأييد للأحزاب السياسية. والناظر إلى المعدل العام الذي سجله هذا المدرك يجده يقبع في ذيل المعدلات عامة لجميع المدركات المفرزة بعد تفريغ الاستبانة، حيث سجل ما نسبته (1,9%) (جدول 2)، وهذا يعني أن نظرة عموم جمهور الناخبين الأردنيين، وبخاصة الذين شملتهم الدراسة نظرة متقاربة حول الحكم على الأحزاب، ويمكن وصفها بالنظرة السلبية بشكل عام، وهذا متأتٍّ من افتقار الأحزاب إلى المؤسسية وهيمنة الشخصانية، والنظر إلى بعض الأحزاب على أنها غير مقنعة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد بعض الأحزاب على الساحة السياسية الأردنية وبخاصة الوافدة منها، فقدت شرعيتها بسبب هزيمتها في بيئتها الأصلية؛ فالشيوعية هزمت في بلادها، فهل سيكون الحزب الشيوعي في الأردن مقنعاً لينتخب مرشحوه؟ في اعتقادنا لا، أضف أن الميول والاتجاهات السياسية للمواطنين الأردنيين محافظة، وتسود المجتمع الأردني تنشئة وثقافة سياسية قائمة على عدم القناعة بمصداقية الأحزاب، وأن القيادات الحزبية تسعى لتحقيق مصالحها حتى ولو كان على حساب مبادئ الحزب وأهدافه.

سادساً – مدركات أخرى:

سجلت المدركات الأخرى، التي سمتها الصداقة والجيرة والوعد المسبق – من غير المدركات السابقة – أعلى معدلاتها في دائرة إربد/الرمثا حيث سجلت (6%)، تلتها دائرة عمان(2)، حيث سجلت (4,8%)، في حين تساوت في أدنى معدلاتها في جرش والمفرق حيث سجلت (1,1%). وعلى أية حال، فالنسب التي سجلت لصالح هذه المدركات متدنية جداً، وقد يفسر هذا التدني بأن أصوات الناخبين التي تبنت هذه المدركات قليلة، وذات صفة لا منتمية ولو كانت منتمية لوضعت أصواتها في سلة الولاء الذي تدين له بالانتماء. والناظر في مضمون هذه المدركات يجدها لا تقوى على تسجيل معدلات أكثر مما سجلتها مجتمعة – صداقة، الجيرة، الوعد المسبق –، فكيف لو قيست كل منها منفردة، فمهما كان للمرشح من أصدقاء وجيران وأنسباء، لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق الفوز بأصواتهم، ناهيك عن

أن البعض من أصدقائه وجيرانه وأنسبائه تشدهم عصبيتهم القبلية ومشاعرهم الدينية ومصالحهم النفعية وولاءاتهم الحزبية فيدلون بأصواتهم إلى جانبها، والناظر إلى المعدل العام الذي سجلته المدركات الأخرى هذه يجده (2,1%)، يعني أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على مثل مفردات هذه المدركات اعتماداً كلياً، بل يمكن الاعتماد عليها باعتبارها عوامل ثانوية ليس أكثر.

الخاتمة:

لقد توصلنا بالاستدلال والاستقراء إلى أن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة فرضها، كما أوصلتنا الدراسة إلى نتائج عامة، أهمها:

1 – عزوف الناخبين الأردنيين عن انتخاب الأطياف السياسية لكونها لم تكن ذات تأثير يجذب الناخبين الأردنيين للتصويت لصالحها، وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات، بعزوف الناخبين عن التصويت لكل من جاء تحت راية سياسية حزبية، باستثناء التيار الإسلامي الذي جاءت نتائجه أقل من الطموحات المتوقعة.

2 – إن مدركات التصويت لدى الناخبين الأردنيين مالت لمرشحي العشائر، والخدمات ورجال الأعمال، وهذا ما تؤكده نتائج الانتخابات، بفوز المرشحين ذوي الأصول العشائرية ومن سبق لهم بالعمل الحكومي، وهذا يؤكد تفوق الميل النفعي، والرابطة العصبية على الميل السياسي عند الناخبين.

3 – إن مدركات التصويت لدى الناخبين الأردنيين، ما زالت تخضع لهيمنة المنظومة القيمية التقليدية والعشائرية والذكورية، التي تستثني المرأة من المشاركة في أدوار سياسية، وتنظر بسلبية إلى ترشيحها ومشاركتها في ممارسة العمل السياسي، على اعتبار أن هذا العمل من اختصاص الذكور وحدهم.

4 – انتفاء العدالة في التقسيمات الإدارية وتوزيع المقاعد والدوائر الانتخابية، مما أدى إلى حدوث اختلال في الحجم والطابع التمثيلي للنواب، ففي الوقت الذي يصل فيه نائب إلى قبة البرلمان بما يقرب العشرين ألف صوت، نرى نواباً آخرين يصلون بأصوات لا تتعدى ثمانمائة صوت إلا بقليل، وفي الوقت الذي يبلغ فيه الحجم التمثيلي للمقعد النيابي في بعض دوائر محافظة العاصمة ستين ألف صوت، نجد هذا الحجم ينخفض في بعض الدوائر الأخرى إلى ثمانية آلاف صوت، وبمعايير العدالة فإن هذه الدوائر التي خصت بأربعة مقاعد، يتعين تمثيلها بعشرين مقعداً لتقف على قدم المساواة مع الدوائر الأخرى، وهذا انعكس على معظم المدركات

الأخرى سلبياً حيث مال الناخب إلى مرشح العشيرة أو الحي الأقرب فالأقرب حتى فقدت بعض المدركات الأخرى أهميتها لدى الناخبين.

5 – إن اعتماد فوز المرشحات في (الكوتا النسائية) على نسبة عدد الأصوات إلى نسبة عدد المقترعين في الدائرة الانتخابية، وأي النسب الست أكثر، يعتبر معياراً لتسمية المرشحات الفائزات لعضوية مجلس النواب، يتنافى وقاعدة المساواة والعدالة في التمثيل؛ لأن هذا المعيار قد يفرز معظم المرشحات الفائزات من محافظة واحدة، وهذا ما حصل في دائرة الطفيلة.

6 – إن الأوضاع السياسية العربية وبخاصة ما يجري في فلسطين والعراق، ولدت الإحباط، وأدت دوراً بارزاً في نفسيات الناخبين الأردنيين، انعكست على مدركات التصويت لديهم، توجت بالإعراض عن التيارات السياسية، فخرجت صفر اليدين من الظفر بمقاعد المجلس باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وكانت نتائج مرشحيها أقل مما كان يتوقع له.

لقد استوجبت هذه النتائج عدداً من التوصيات أهمها:

1 – تعزيز الثقافة السياسية لدى المواطنين، وذلك ليصبح الاهتمام بالمشاركة السياسية والتعددية السياسية من أولويات أهداف هذه الثقافة، ولا يتم هذا إلا عن طريق التعليم والمناهج المدرسية والجامعية على السواء، من خلال تدريس مساقات تعليمية خاصة بهذا الشأن.

2 – إعادة النظر بالتقسيمات الإدارية وتوزيع المقاعد النيابية والدوائر الانتخابية المعمول بها حالياً، تبعاً لعدد السكان وما تتطلبه الخطط التنموية في المملكة.

3 – العدالة في توزيع الخدمات، والعمل على قطع دابر الواسطة، من أهم سبل قطع الطريق أمام المتنفذين – ممن سبق لهم تولي مناصب عليا في الدولة وأمثالهم أصحاب الملاءة المالية – لاستغلال حاجات الناخبين فيدلون بأصواتهم لصالح هؤلاء، على اعتبار أن المركز والملاءة يحددان صوت الناخب.

4 – إلغاء قانون الصوت الواحد؛ لأن النتائج التي يفضي إليها لا تسهم بترسيخ التعددية السياسية، بقدر ما تعزز نتائجه العشائرية والجماعات الخدمية.

5 – إبقاء العمل بهوية الأحوال المدنية باعتبارها بطاقة انتخابية، والاستبدال بختمها الاحتفاظ بها عند لجنة الاقتراع في صندوق خاص، وتسلم للمواطنين في مكان الاقتراع بعد إغلاق الصناديق وإتمام عملية الفرز.

المصادر:

أحمد الربيع (1992). **السلوك الديموقراطي والتجربة الأردنية.** عمان، دت.

أحمد نوفل (1988). تأثير برامج المرشحين على نتائج الانتخابات النيابية: دراسة حالة الانتخابات في الأردن، جامعة الكويت، **مجلة العلوم الاجتماعية، 16 (1): 77–98.**

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2003). التقرير الاقتصادي الموحد حول معدلات الأمية في الدول العربية، القاهرة، الأمانة العامة.

أمين مشاقبة (1997). **النظام السياسي الأردني.** عمان، دار الحامد.

أمين مشاقبة ومحمد الهزايمة (2001). الإدراك السياسي لأبعاد التمزق القومي العربي، الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات،** 28 (ملحق): 825–846.

ثابت عبدالرحمن إدريس (2001). **التفاوض.** القاهرة، الدار الجامعية.

جمال شتيوي وأمل الدغستاني (1994). **المرأة الأردنية والمشاركة السياسية.** عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية.

جميل صليبا (1982). **المعجم الفلسفي.** ج1، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

– **الجريدة الرسمية** (2001)، التقسيمات الإدارية الأردنية. ع 4489، عمان.

– **الدستور الأردني** (1952)، الأحكام المتعلقة بالسلطة التشريعية. عمان.

زياد الرباعي (2003). أخبار الوطن، الأردن، **صحيفة الرأي،** إصدار 17 حزيان.

صحيفة العرب اليوم (2003)، الصادرة بتاريخ 19 حزيران.

عبدالمجيد العزام (1994). اتجاهات عينة مختارة من المجتمع الأردني نحو المشاركة السياسية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (الجامعة الأردنية)، 18(2): 37–58.

عبدالمجيد العزام (2002). السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي (الجامعة المستنصرية)، (12): 55–90.

– الجريدة الرسمية (1992). قانون الأحزاب. نشر 23 أغسطس، عمان.

– الجريدة الرسمية (2001). قانون الإنتخاب الأردني المؤقت. نشر 19 يوليو، عمان.

عبدالمجيد العزام (2003). اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، **مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (الجامعة الأردنية)، 30(2): 244–263.

مركز الرأي للدراسات والمعلومات (2003). قراءة نقدية في واقع المرأة السياسي على ضوء الانتخابات النيابية لعام 2003، الأردن، مؤسسة الرأي الأردنية، 1 (1): 1–8.

مركز الريادة (1997)، مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية لعام 1997، عمان.

محمد عوض الهزايمة (1994). الأيديولوجيا والسياسة الخارجية، دراسة مقارنة لبعض الأقطار العربية، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تونس.

موسوعة العلوم السياسية (1994). الكويت: جامعة الكويت.

هاني الحديثي (1982). **في عملية صنع القرار السياسي.** بغداد، دار الرشيد.

وزارة الداخلية (2002). الأحزاب السياسية، نشرة خاصة، عمان.

Abraham, H. (1970). *Motivation and personality*. Ed. N.Y: Harper Row.

Katherine, R. (1994). The Process of democracization in Jordan. *Middle East Studies*, Vol (30), July: (530 - 570).

Milton, C. and Davde, W. (1981). *Democracy under pressure an introducation to The American Political system,* 4th ed NY: harcou bracc jordanvic inc.

Nord, W. (1976). *Concepts and controversy in organizational behavior*. Calif: Good year Publishing.

Sidney, N. (1978). *Participation and political equality*. London: Combridge University Press.

قدم في: ديسمبر 2004

أجيز في: يونيو 2005

جدول (2)
ملحق منح الصوت الانتخابي التفصيلي لبعض الدوائر الانتخابية في انتخابات 2003 بناء على الاستبانة

الدائرة الانتخابية	م م ن*	%	س م	س معادة	س تعامل	م العشائري		م النفعي		م الديني		م الحزبي		م الأبوي		م أخرى	
						س	%	س	%	س	%	س	%	س	%	س	%
عمان (1)	168632	15,4	770	83	687	132	19,2	191	27,8	237	34,5	27	4	72	10,5	27	4
عمان (2)	133801	12,2	610	69	541	134	24,7	110	20,3	179	33,2	16	3	76	14	26	4,8
إربد القصبة	170316	15,6	780	92	688	224	32,5	136	19,8	231	33,6	19	2,8	50	7,3	21	3
إربد الرمثا	42118	3,9	195	29	166	63	38,1	42	25,6	37	22,2	5	2,8	9	3,5	10	6
البلقاء القصبة	80573	7,4	370	61	309	97	31,3	84	27,1	103	33,4	3	3	13	4,1	13	1,1
البلقاء عين الباشا	48745	4,5	225	25	200	59	29,7	65	32,2	64	32,1	4	2	5	2,4	3	1,6
الكرك (1)	33526	3,1	155	27	128	40	30,4	34	26,5	39	30,3	4	3,2	11	8,2	2	1,4
الكرك (القصر)	14681	1,3	65	3	62	24	38,2	17	26,7	13	21,6	1	1,8	6	10,5	1	1,2
معان (1)	16581	1,5	75	7	68	29	42,1	15	22,3	15	21,8	1	0,5	8	12,1	1	1,2
الزرقاء (1)	150798	13,8	690	95	595	147	24,7	177	29,8	181	30,4	19	3,2	60	10,1	11	1,8
المفرق	50256	4,6	230	28	202	77	37,9	52	25,6	45	22,3	1	0,3	26	12,8	2	1,1
الطفيلة (1)	27066	2,5	125	7	118	43	35,6	30	25,3	28	24,1	1	2,0	15	13,3	2	1,5
عجلون	46070	4,2	210	18	192	58	30,2	51	26,7	67	34,8	2	1,1	13	6,8	1	0,4

تابع/ جدول (2)
ملحق منح الصوت الانتخابي التفصيلي لبعض الدوائر الانتخابية في انتخابات 2003 بناء على الاستبانة

الدائرة الانتخابية	م م ن*	%	س م	س معادة	س تعامل	م العشائري		م النفعي		م الديني		م الحزبي		م الأبوي		م أخرى	
						س	%	س	%	س	%	س	%	س	%	س	%
مادبا (1)	24570	2,2	110	32	78	29	37,6	21	27,5	17	22,1	1	1,2	8	10,2	2	1,4
جرش	57678	5,3	265	38	227	76	33,2	62	27,2	64	28,2	2	1,1	21	9,2	2	1,1
العقبة	23568	2,2	110	8	102	35	34,1	22	21,7	38	37,1	1	1,3	3	3,1	2	2
البادية الوسطى	3045	0,3	15	0	15	8	54,5	4	30,4	1	9,1	0	0	1	3,3	1	2,4
المجموع	1092024	100	5000	622	4378	1275	574	1114	443	1359	471	107	31,5	397	143	127	36
المعدل العام للنسب والاستبانات*****					257	75	33,8	65	26	80	27,8	6	1,9	23	8,4	8	1,1

الرموز هي: س = الاستبانة م م ن = مجموع المسجلين للانتخابات س م = الاستبانات الموزعة م = المُدرك

* عمود المقترعين أخذ من السجلات الانتخابية لوزارة الداخلية الأردنية، الانتخابات لعام 2003.

** أخذت النسبة المئوية حصيلة ضرب مجموع المقترعين لكل دائرة من الدوائر الـ 100* مقسومة على المجموع العام لبيان حق كل دائرة من الاستبانات.

*** حصة كل دائرة من مجموعة الاستبانات الـ (5000) تبعاً للنسبة المئوية من عمود النسب.

**** الاستبانات المعادة هي كل استبانة لا تحمل السبب الذي دعا الناخب إلى انتخاب مرشحه (كما هو في الاستبانة).

***** الاستبانات التي تم التعامل معها بعد الانتهاء من عملية التوزيع وفرز الاستبانات التي لا تحمل السبب.

****** المعدل العام للنسب والاستبانات هو مجموع كل منها وقسمة ذلك على مجموع الدوائر الانتخابية، ومما يدل على دقة الإجراء الإحصائي تطابق مجموع معدل النسب مع مجموع معدل الاستبانات.

Political Science

The Jordanian Voters' Awareness of the Factors that Determine their Voting.

A Case Study of Parliament Elections for the Year 2003

Mohammed A. Al Hazaymeh*

This study aims at defining Jordanian voters' awareness of factors which determined their voting in the 2003 election. The study revolves around the hypothesis that Jordanian voters are far more motivated by tribal, familial and religious loyalties than by party politics. To prove the validity or invalidity of this hypothesis, the author used a variety of methods such as the historical, statistical, sociological, psychological and the analytical. The author determined the attitudes of voters by using one closed question distributed over 5000 questionnaires. All of the questionnaires were retained except for 622 of them which were excluded for being null and void.

The results of the study proved the validity of the proposed hypothesis as they proved the following:

- The failure of political parties to attract voters to vote in their favor
- Candidates representing tribes, religious inclinations or services were able to earn the greater number of votes.
- The general voting climate was determined by such mores that tended to favor the traditional, tribal and masculine values and the resulting exclusion of female representation.
- The unjust distribution of Parliamentary seats.

The study came out with a number of recommendations all calling for enhancing political awareness and participation, a full representation of political parties, the elimination of the 'one vote' system, and the approval of the personal civil ID as a voting card to be kept, stamped then returned when elections are over.

Keywords: Major Concepts: Political ideology, Parties, Voters, Attitudes.

* Dept. of Political Sciences, Faculty of Economic, Applied Science Private University, Jordan.